مؤتمر التوازن البيئى والتنمية الحضارية المستدامة

"فبراير ٢٠٠٠"

مستقبل العمران فى جمهورية مصر العربية

نحو التوازن البيئى والعمرانى

ملخص البحث:

مرت التنمية العمرانية فى جمهورية مصر العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين بالعديد من التجارب سعياً لتطوير المدن القائمة فى الوادى الضيق من ناحية وبناء العديد من المدن الجديدة من ناحية أخرى لإستقطاب الزيادة السكانية المتعاظمة والمؤثرة سلبياً على العمران الحضرى والريفى فى الوادى الضيق ومع الزيادة المستمرة فى عدد السكان وبالتالى فى الكثافة السكانية على مساحة الارض المحدودة بحوالى ٥% من مساحة مصر فقد عمدت الدولة الى ايجاد محاور جديدة للتنمية الاقتصادية والعمرانية من خلال عدد من المشروعات القديمة جنوب الوادى وشماله وشرقه بهدف ايجاد فرص عمل للشباب وبالتالى توفير عوامل الجذب للاستيطان البشرى خارج الوادى الضيق مستقبلاً على مساحة تبلغ ٢٥% من ارض مصر. ولما كانت معظم المشاكل البيئية والصحية والاجتماعية والامنية والعمرانية التى تواجهها المدن القائمة فى الوادى الضيق ستتفاقم وتتعاظم سنة بعد اخرى بسبب التزاحم الشديد فى هذه المدن الامر الذى يستدعى تدخل الدولة باستمرار لإيجاد الحلول السريعة لمواجهة هذا الخطر الداهم وهى تنفق فى سبيل ذلك المليارات المدرجة فى خططها الخمسية السابقة واللاحقة فى محاولات متلاحقة لايجاد التوازن البيئى خلال التنمية الحضرية المستدامة دون الوصول الى الصيغة الفعالة والمناسبة لوقف هذا النزيف المستمر فى الانفاق على المرافق والخدمات العامة فى الوادى الضيق. والبحث يحاول ان يضع الملامح الرئيسية لإستراتيجية قومية للإستيطان خارج الوادى تعتمد على زيادة عوامل الجذب فى مناطق التعمير الجديدة بحيث تفوق عوامل الجذب فى المدن القائمة والاخذ بمعيار الجدوى الاستيطانية للمشروعات العمرانية، والبحث يتضمن مراجعة نقدية للاستراتيجية النوعية للتنمية حتى عام ٢٠٢٠ والآليات المتوفرة لتحقيق هذه الاستراتيجية والخروج من الوادى الضيق كما يعرض البحث لمراجعة نقدية لخريطة التنمية والتعمير لمصر حتى عام ٢٠١٧ وما تتطلبه مدن الوادى الضيق من تخطيط وتطوير او تهجير. ثم يعرج البحث الى تقويم تجربة المدن الجديدة فى مصر ومدى تحقيقها للاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى. ومن ناحية اخرى يعرض البحث الى التجارب التخطيطية التى تعرضت لها القاهرة كأكبر تجمع عمرانى فى مصر الامر الذى يقودنا الى مناقشة اثر عدالة توزيع الاستثمارات على نشر العمران. وينتقل البحث بعد ذلك بالتالى الى مناقشة سياسة الاسكان فى اطار سياسة الاستيطان. ثم دور المخطط والسلطة فى اتخاذ القرار. ويخرج البحث بعد ذلك بسرد للدروس المستفادة من التجربة المصرية فى مجال التخطيط العمرانى وينتهى بوضع الملامح الرئيسية للاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى الضيق – المنهج والآليات. حيث تعتبر الحالة العمرانية المصرية فريدة من مقوماتها الجغرافية والسكانية وبالتالى فهى تحتاج الى نظرية خاصة وآليات مناسبة لنقل هذه النظرية الى حيز الواقع.